

مقدمة في التجويد
للإمام محمد بن صادق المغنيساوي المقرئ
المتوفى بعد (٩٩٧هـ) دراسة وتحقيقا



د. ولاء بنت عبد الرحمن بن محمد البرادعي
الأستاذ المشارك بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع: "علم التجويد" من حيث الدراسة والتحقيق في بعض مواضعه، مقسماً إلى أربعة فصول، الأول: في معنى التجويد، والثاني: في أدلة وجوبه، والثالث: في اللحن والكلام عليه، والرابع: في الأخطاء الشائعة التي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

ولقد جنيْتُ بفضلَه وتوفيقه فوائد كثيرة من خلال القراءة في كتب التجويد، والقراءات، وكتب اللغة، والرجال، وغريب الألفاظ، وغيرها من المراجع. كما يُركِّز هذا المخطوط في علم التجويد على المسائل الأصولية المطَّردة التي يُبنى عليها غيرها، ويهتم بتقويم اللفظ، وكيفية أدائه؛ أي: ملاحظة الصوت عند النطق بالحرف، وهو ما يتعلَّق بصفات الحروف ومخارجها، وغير ذلك من المسائل، مما يؤكد أنَّ علم التجويد لا بد أن يكون في الأمة من يتعلَّمه ويُعلِّمه؛ حفاظاً على القرآن الكريم من الضياع والاندثار.

الكلمات الافتتاحية:

العلم - التجويد - القرآن - القراءة - القواعد.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس، ومنّ علينا بحفظ كتابه الكريم، وأمرنا بتجويده بإعطاء كل حرفٍ بعد إخراجِه من مخرجه ما يستحقّه من الصفات، وما يترتب على ذلك كالترقيق والتفخيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وأنّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله، الذي أنزل الله تعالى تعريفًا وتشريفًا لقدره: (وإنك لعلی خلق عظیم) [القلم: ٤]، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمدٍ أفصح العرب، المنزّل عليه أشرف الكتب؛ لما فيه من الأسرار والهدى والعلوم النافعة والصرط المستقيم، وعلى آل سيدنا محمدٍ وأصحابه الذين برعوا في الفصاحة والبلاغة فهمسوا الهاء وجهروا بالميم.

وبعد..

إنّ تلاوة القرآن الكريم كما أنزل الله تعالى من أعظم الطاعات، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة قواعد التجويد، من تفخيمٍ وترقيق، وإظهارٍ وتشديد، وقد أُلّف في فنّ التجويد عددٌ كبيرٌ من العلماء، وكان من هذه المنافع: ما تداوله الطلاب والقراء المنظومة المسماة: "فيما على القارئ أن يعلمه" المشهورة بـ: "المقدمة الجزرية" لشيخ الإسلام والمسلمين في علوم التجويد، والقراءات، وأستاذ القراء والمحدثين، أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، رضى الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منزلته ومأواه، وقد أقبل العلماء في شتّى الأعصار على شرحها وإخراج ما فيها من كنوز، وإبراز ما حوت من لطائف على صغر حجمها جلّ أبحاث التجويد الهامّة.

وقد أكرمني الله تعالى بالحصول على نسخة مخطوطة في علم التجويد، فعزمتُ مستعينة بالله تعالى على دراسة وتحقيق هذه المخطوطة المباركة.

وعلى صعيد آخر، فقد ترك علماءنا الأعلام ثروة من المخطوطات التي تُعنى بمباحث القرآن الكريم وعلومه، وإنه لمن المؤسف أن بعض المخطوطات لا تزال حبيسة الخزائن والمكتبات الخاصة والعامة، خصوصاً تلك المتعلقة بكتاب الله سبحانه وتعالى.

لذا كان لتحقيق المخطوطات ودراساتها أهمية خاصة في العلوم الإسلامية بشكل عام، والقرآن الكريم بشكل خاص، فهما مصدر الثقافة ومنبع العلوم والمعارف، وكل أمة تفتخر بتراتها، وبما أبدعه علماءؤها في شتى ميادين العلم والمعرفة.

وأسأل الله تعالى أن ينفعنا جميعاً بالقرآن العظيم، وأن يجعله لنا إماماً ونوراً وهدى ورحمة، وأن يطلق ألسنتنا بتلاوته على النحو الذي يرضيه، إنه تعالى سميع قريب مجيب، وأن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتنا وحسنات مشايخنا، وأن يكتب له القبول، وأن يكون علماً ينتفع به بإذن الله تعالى.

أولاً: موضوع البحث:

تتبع أهمية الموضوع من مكانة كتاب الله العزيز؛ إذ لا كتاب ولا موضوع أشرف من هذا الكتاب المجيد، الذي هو الهداية للإنسان في كل أبعاده، وشؤونه، وقد تناول البحث موضوع علم التجويد في عدة محاور، وهي: معنى التجويد ومخارج حروفه، وأدلة وجوبه، وكذلك تناول اللحن، والأخطاء الشائعة التي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

ومن الطبيعي أن يكون اهتمام المسلمين به أكثر من غيرهم؛ كونه رسالة نبوية، وقد أفاض

الرسول ﷺ في الحث على تعلم القرآن الكريم وتعليمه، ومما ورد في ذلك ما رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث قال: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"^(١) فضلاً عن بشارته ﷺ لمن تعلم القرآن وأتقن تلاوته حتى أصبح ماهراً به فيما روته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران"^(٢)، وهي بشارة عظيمة لمن تعلم القرآن الكريم، وأتقن مهارات تلاوته حتى أصبح ماهراً به فهو مع السفرة، وهم الرسل أو الملائكة المقربون؛ لانتصافه بصفاتهم التي تشرفوا بها، وهي حمل كتاب الله تعالى، أما من تشق عليه التلاوة ويثقل لسانه عنها ويبدل الجهد دون تردد في تعلم القرآن الكريم وتلاوته فهذا له أجران، أجر التلاوة، وأجر المشقة الحاصلة، ولكنه أقل بكثير من منزل الماهر بالقرآن الكريم، ينال منها أجوراً كثيرة؛ لهذا حرص الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم من الصالحين إلى زمننا هذا على الاشتغال بالقرآن الكريم ورعايته وتعلم مهاراته.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأمور التالية:

-أرى أنّ البحث له أهمية بالغة؛ حيث إنّ علماءنا وقراءنا قد بذلوا في الحفاظ على القرآن الكريم من حيث قراءته وتعليمه جهداً عظيماً، ومن المهم كتابة بحث يبيّن جهود العلماء

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن (٤١)، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث (٧٢٠٥).

(٢) أخوه بلخاري في صحيحه كتاب الفقه يرد في (٦٦٧)، حديث (٤٣٤)، و سلم في صحيحه

كتاب المساجد والضع الصلاة، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتبع فيه (٩٥٧)، حديث (٧٩٨).

ومحافظتهم على هذا العلم.

_ يعتبر علم التجويد من العلوم المهمة؛ حيث إنه من أشرف العلوم وأجلها هدفاً، وتكمن ثمرته في صون اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى، ومن ثم قرر العلماء أن الإمام بأصوله وأحكامه فرض كفاية، وتطبيق ذلك على التلاوة القرآنية فرض عين؛ لهذا ألزم نبيه ﷺ بإقامة أصوات حروفه، فقال في محكم كتابه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (٧) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأُنْبِغْ قُرْآنَهُ، ﴿[القيامة: ١٧-١٨]

_ إنَّ هذا المخطوط يصفُ لحال الكثيرين من القراء في بلاد الروم في القرن العاشر الهجري، ويصف كذلك تطور اللحن في قراءة القرآن الكريم في هذه البلاد، ومحاولات علماء التجويد والقراءات في تصحيح هذا اللحن وتقويمه؛ استناداً إلى الرواية والدراية.

_ كما أنَّ محاولات الإمام المغنيساوي تعدُّ من أوائل هذه المحاولات في التنبيه على هذه الأخطاء الشائعة بهذه البلاد، وتصحيحها والاستدلال على ذلك من كتب علمي التجويد والقراءات الأصلية.

ثالثاً: أهداف البحث.

يهدف هذا الموضوع إلى أهدافٍ متنوعة، منها ما يلي:

_ إنَّ الإمام بأحكام التجويد وأصوله يمكن المسلم من تلاوة القرآن الكريم بطريقةٍ سويةٍ من غير إفراط ولا تكلف.

_ ولا ريب في ذلك فتطبيق قواعده وأصوله هو خير وسيلةٍ لتحقيق الأداء السليم بغية الوصول إلى الغاية المنشودة المتمثلة في حفظ اللسان عن الخطأ في التلاوة القرآنية.

رابعاً: الدراسات السابقة:

بعد الدراسة والتحري في دليل المكتبات وعلى شبكة العنكبوت الالكترونية تبين لي أن هذا المخطوط لم يسبق إليه أحد في تحقيقه، ولم أعر على رسالة علمية محكمة تناولت تحقيق هذه المخطوطة.

خامساً: منهجي في الدراسة والتحقيق:

سلكت في قسم الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي؛ حيث درست تاريخ المصنف، ونسبة المخطوط اليه، ثم درست جهود أهل الروم في علم التجويد، ثم بالمنهج التحليلي درست الدوافع للتأليف، ودرست بعض مسائل المخطوط التي فيها جدّة في البحث. أما قسم التحقيق فقد سلكت فيه الخطوات التالية:

- نسخت النص وفق قواعد الإملاء الحديث مع مراعاة علامات الترقيم.
- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف مع بيان رقم الآية واسم السورة.

- خرّجت الأحاديث الشريفة، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما قمت بتخرجه منهما أو من أحدهما، واكتفيت بذلك، أما إذا لم يرد فيهما أو في أحدهما اجتهدت في تخرجه من بقية كتب السنّة الأخرى، ذاكراً ما وقفت عليه من كلام العلماء من التصحيح أو التضعيف.
- خرّجت الآثار الواردة في النص من مظانها.

- شرحت الألفاظ، والكلمات الغريبة، وبعض المصطلحات الواردة، والتي تحتاج إلى بيان، معتمدة في ذلك على كتب اللغة وكتب الغريب التي أُلّف في شرح الألفاظ عند علماء القراءات.

- عرّفت بالمواقع، والأماكن الجغرافية التي ذكرها المؤلف في النصّ.

- عرّفت باختصار للأعلام الوارد ذكرهم، ثم أعقبت الترجمة بذكر المصادر لمن أراد الإطالة والتوسّع.

- ضبطت الألفاظ والكلمات التي تحمل اللبس.

سادساً: خطة البحث:

لقد قسمت خطة العمل في البحث إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

القسم الأول: الدراسة، ويشتمل على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجي في الدراسة والتحقيق، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: دراسة المؤلف، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطيّة وعرض نماذج منها.

القسم الثاني: قسم التحقيق، ويتضمن تحقيق النصّ من أوله إلى آخره، واشتمل على فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: في معنى التجويد، الفصل الثاني: في أدلة وجوبه، الفصل الثالث: في اللحن

والكلام عليه، الفصل الرابع: في الأخطاء الشائعة التي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

الخاتمة وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف

من خلال غلاف الرسالة، فقد ورد ما يلي:

"رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجه المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفن لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قراء الزمان عموماً خصوصاً في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حق القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراءة في المدينة المرقومة، وقرأت منها المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية، مع شرحها لمولانا جعبري -رحمة الله تعالى عليهم -

وفي مقدمة المؤلف. بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي أنزل القرآن المعجز ببلاغة معناه وفصاحة لفظه، وأمر قارئه بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه بما أمر بقوله: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] أفضل رسله.

والصلاة والسلام على من نزل عليه فعجز البلغاء عن أن يأتوا بسورة من مثله، سيدنا محمد الذي علّمه كما أنزل عليه من ربّه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقّوه بترتيله وتصحيحه. أما بعد فيقول العبد المفتقر الضعيف صادق بن يوسف رحمهما الله الرؤوف اللطيف.

من خلال ما سبق نقف على ترجمته، فهو: الإمام محمد بن صادق بن يوسف خواجه المغنيساوي المقرئ، المتوفى بعد (٩٩٧هـ)، وقد ورد في الشقائق النعمانية: "المغنياوى"، وهو من بلاد الروم؛ حيث إنه وقف في رسالته على أخطاء قراء الروم، قال عنه طاش كبرى زاده:

"العالم الفاضل المولى صادق خليفة المغنيساوي: كان رحمه الله تعالى رحلة الطالبين في علم القراءات، وكان يقرئ الناس بالقراءات السبع، وانتفع به كثير من الناس، وكان عابدا صالحا زاهدا مباركا محبا للخير رحمه الله تعالى".^(١)

المبحث الثاني

دراسة المؤلف

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

من خلال غلاف الرسالة، فقد ورد ما يلي: "رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجه المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفن لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قراء الزمان عموماً خصوصاً في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حق القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراء في المدينة المرقومة، وقرأت منها المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية، مع شرحها لمولانا جعبري -رحمة الله تعالى عليهم _"

وفي مقدمة المؤلف فقد ذكر اسمه، وأن هذه الرسالة له في موضوع تصحيح أخطاء القراء في زمانه.

(١) ينظر: الشفاة النعمانية في علماء الدولة العثمانية (٥ ٢).

المطلب الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه

أولاً: موضوع الكتاب

يتناول هذا البحث الأخطاء الشائعة أثناء تلاوة القرآن الكريم في المجتمعات غير العربية، بسبب القصور في معرفة اللغة العربية، والذي يؤدي إلى اللحن الذي يعكس المعنى أحياناً، ومن هنا وجد المؤلف الدافع الضروري لمعالجة الأخطاء وتصويبها وتعليمها.

الغلطات الشائعة في بلاد الروم بين الألفاظ في حد التحقيق، ونهاية التجويد، وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز عن ذلك، قال ابن الجزري -رحمها الله-: "اعلموا أن التحقيق الوارد عن أئمة القراء حده أن توق الحروف حقوقها، من المد إن كانت ممدودة، ومن التمكين إن كانت ممكنة، ومن الهمز إن كانت مهموزة، ومن التشديد إن كانت مشددة، ومن الإدغام إن كانت مدغمة، ومن الفتح إن كانت مفتوحة، ومن الإمالة إن كانت مماله، ومن الحركة إن كانت متحركة، ومن السكون إن كانت مسكنة، من غير تجاوز، ولا تعسف، ولا إفراط، ولا تكلف، على ما نبينه فيما بعد، فأما ما يذهب إليه بعض أهل الجهل ومن أهل الأداء من الإفراط في التمثيط والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات، وتلخيص السواكن إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة، والمذاهب المكروهة، فخارج عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة، وقد وردت الآثار عنهم بكراهة ذلك، وبكيفية حقيقته، ونحن ما روينا من ذلك ليعمل على ما حددناه ووصفناه"^(١).

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٧ ٩ ٣).

حدثنا ابن مجاهد، حدثنا علي بن الحسن^(١) سمعت محمد بن الهيثم يقول: حدثني عبد الرحمن بن أبي حماد قال: سمعت حمزة يقول: إنَّ لهذا التحقيق منتهى إليه، ثم يكون قبيحاً مثل البياض له منتهى ينتهي إليها، فإذا زاد صار برصاً، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قططاً^(٢).

٢

حدثنا عبيد الله بن موسى قال لي حمزة: إني أكره ما تحيئون به، يعني من التشديد^(٣) قال محمد بن الهيثم: واحتج من عاب قراءة حمزة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سليم حضر مجلس عبد الله بن إدريس فقراً، فسمع ابن إدريس ألفاظاً فيها إفراط في الهمز والمد وغير ذلك من التكلف المكروه، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه، وقال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم، وكان حمزة يكره هذا وينهى عنه، وكذلك من أتقن القراءة من أصحابه^(٤).

٤

قال الإمام ابن الجزري في النشر: "فإذا حكم القارئ النطق بكل حرف على حقه، موفياً حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن الأفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة لا يحسنها مركبة بحسب مما يجاورها من مجانس، ومقارب، وقوي، وضعيف، ومفخم، ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويقلب المفخم المرقق،

(١) ينظر: كتاب السجعة في القراءات (ص ٧٧).

(٢) ينظر: لسان التبيين على لسان الجلي واللاحن الخ (ج ٦ ص ٢).

(٣) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٧ ٩ ٣).

(٤) ينظر: كتاب السجعة في القراءات (ص ٧٧)، غاية النهاية في طبقات القراء (٧ ٩ ٣).

فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب^(١).

نماذج للخلل في قراءة أهل الروم - بلد المصنف^(٢) - ودور الشيخ المغنيساوي في التصحيح:
قال الإمام المغنيساوي: إنَّ الخلل حاصل في قراء بلاد الروم، وبلاد سائر الأعاجم، وفي السنة قراء العرب؛ بسبب استعمالهم التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها طباعهم، من حيث إنهم لم يتعلموا الصواب من الأستاذ الحاذق، وقد تبين من كلام الشيخ أنَّ أكثر غلطات قراء الزمان في تفخيم الحروف والمرققات^(٣).

كما أراد أن يبين قوانين صحيحة يعرف بها مقادير الترقيق، ويتميز بها الإفراط والتفريط، فشرع في بيان قوانين مهمة، وقال: "فاعلم أنَّ الحروف المستقلة كلها مرققة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً"^(٤). قال رحمه الله: الحروف

(١) النشر في القراءات العشر (٧ / ٥١٤ ٢١).

(٢) ذكر المصنف في أول المخطوط أنَّ بلده هي بلاد الروم، فقال: وهذه رسالة لطيفة جامعته نلطف بهذا من الله دو، لقد طس من في تحريره وتدقيقه والله يعي من منكرات قراء الزمان ومما يفسد في بلاد الروم، ونلطف من النظر فيها ولأنَّه فقد أدتجى القراءة، ولقد لاقيته من تلاميذه ولأننا صادق ن شجي خليفة الخطيب و ولأننا خليل إمام سلطان مراد خان وشيخ القراء في المدينة الموقومة وقرأت منها المقدمة الجزرية والقصيدة الشطبية مع شرحه لآنا جعبري - رحمه الله تعالى عليه - حرره (٥٦٩ هـ) عي غه ينظر: (ص ٩) بق سمك تحقيق

(٣) المصدر السابق (٥ / ٢١).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (٥ / ٢١).

المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال^(١).

تقسيم المؤلف لأخطاء أهل زمانه والحكم عليهم:

الأكثر من قراء الزمان يتلفظون ببعض الحروف غير مطابقلقواعد تجويد القرآن الكريم، وكان أكثر غلطهم تغليظ الحروف المرققات، وتغيير الفتحاتلنوسط باستعمال الفتح الشديد، وهو مكروه في جميع القراءات.

- بعضهم لا يشعرون بركاكة حالهم ويزعمون أنهم يحسنون لفظاً.

- بعضهم يشعرون بها، ولكنيتكاسلون ولا يتعلمون من المجود الحاذق، ولا يجدون جدّاً حسناً.

-وبعضهم تعلموا منالمجود، ولا يراعون بها صرفوا همهم إلى أن يرفعوا صوتاً ويراعوا مقاماً، وبها ضيقوا بأن أهملوا رياضة ألسنتهم إهمالاً.

- وبعضهم يعرفون الحق ويعاندون أهله، ويصوبونغلطاتهم حسداً واستكباراً، ولا يتفكرون أنهم بردهم الحق يرتكبون أمراً عظيماً^(٢)

ثانياً: سبب تأليف الكتاب

يقرر المصنف أنه كتبهذا المختصر في التجويد لأصحاب الأخطاء السابق ذكرها في التجويد، وفيها: إيقاظ من نومة الغفلة للفريق الأول، وتحريض للفريق الثاني على تعلّم الوجه الفصيح بلا كسل، وتحذير للفريق الثالث من التغيير وإيراد الخلل، وتبكيث للفريق الرابع رجاء أن ينصفوا، ولا يزعم الناس صحيحاً سقيم العمل.

(١)المصدر السابق (٥/ ٢١).

(٢)ينظر (١) في سبب تحقيق

المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه

يحدد المصنف منهجه في هذه الرسالة فيقول:

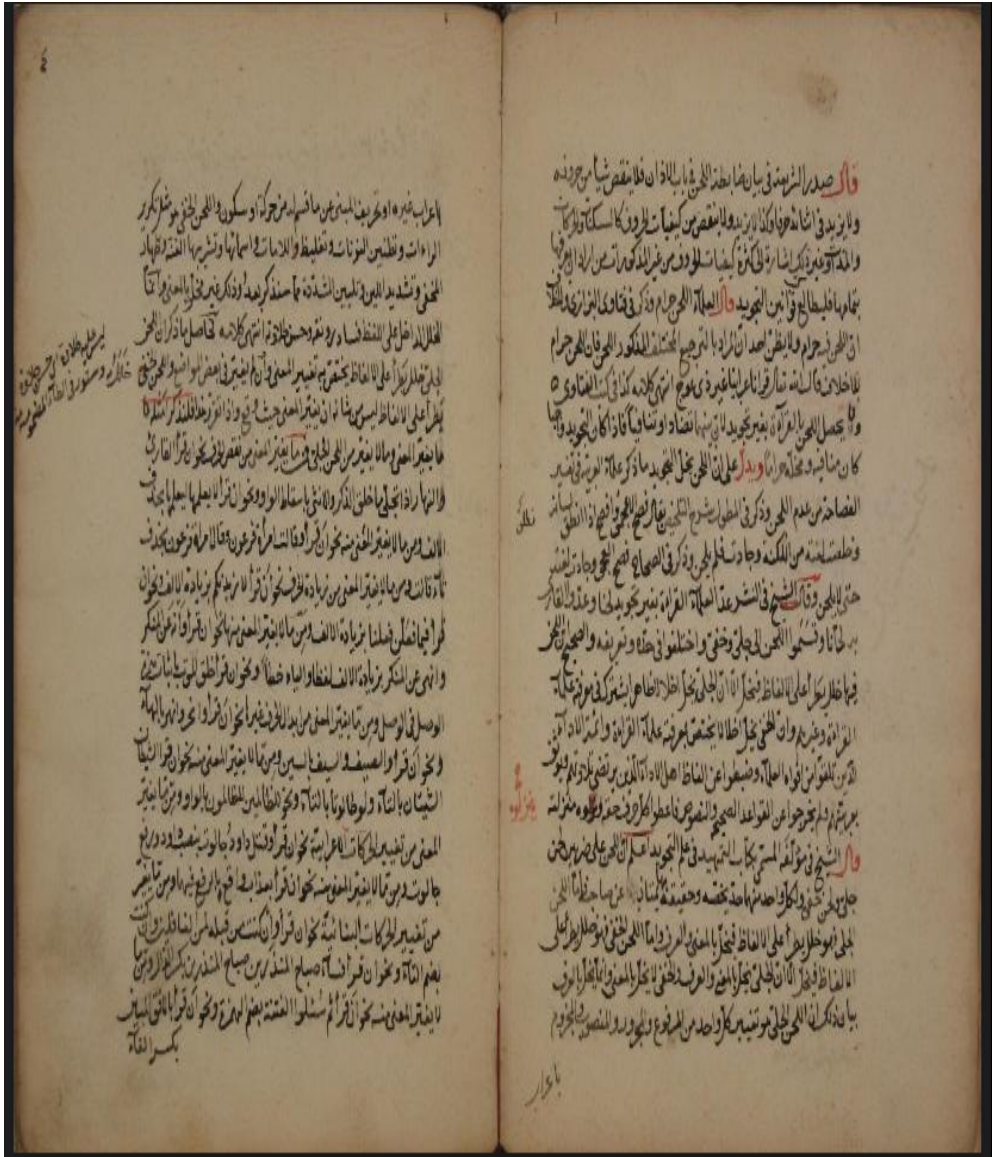
"لم أورد فيه جميع القواعد التجويدية، بل اقتصرت على بيان التجويد ووجوبه على من يقرأ القرآن من الأمة المحمدية، وعلى ذكر القواعد الدالة على الغلطات الشائعة من بين الألفاظ الرديئة، ورتبته على أربعة فصول؛ ليسهل أخذ المعنيو الوصول، فرحم الله من نظر إليه بعين الإنصاف والرضا، وأصلح بال من نظر بعين العناد والتعصب والمراء^(١). وهو مقسم إلى أربعة فصول، الفصل الأول: في معنى التجويد، الفصل الثاني: في أدلة وجوبه، الفصل الثالث: في اللحن والكلام عليه، الفصل الرابع: في الأخطاء الشائعة التي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطية وعرض نماذج منها

هي نسخة فريدة محفوظة في مكتبة علي أميرى بإسطنبول، ضمن مجموع، برقم: (٤٣٦٨)، وهذا المخطوط هو الرسالة الأولى من هذا المجموع. تقع الرسالة في (٩) ورقات، ومسطرتها (٢١) سطرا، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريبا. مكتوبة بخط النسخ، وهي نسخة مقابلة ومصححة، وعليها بعض التعليقات والتصحيحات في الهوامش. وقد كتب هذه النسخة: حسن بن مراد، وانتهى من نسخها في الثامن من جمادى الأولى، سنة (٩٩٧هـ).

(ينظر) ١١ رقم ١٢٢٢





القسم الثاني

قسم التحقيق، ويتضمن تحقيق النص من أوله إلى آخره

رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجه المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفن لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قراء الزمان عموماً وخصوصاً في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حقّ القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراء في المدينة المرقومة، وقرأت منها المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية مع شرحها كنز المعاني لمولانا جعبري-رحمة الله تعالى عليهم- حرره (٦٩١هـ) عفى عنه.

الحمد لله الذي أنزل القرآن المعجز ببلاغة معناه وفصاحة لفظه، وأمر قارئه بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه بما أمر بقوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] أفضل رسله، والصلاة والسلام على من نزل عليه فعجز البلغاء عن أن يأتوا بسورة من مثله، سيدنا محمد الذي علّمه كما أنزل عليه من ربه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقّوه بترتيله وتصحيحه.

أما بعد:

فيقول العبد المفتقر الضعيف صادق بن يوسف _رحمهما الله_ الرؤوف اللطيف:- لما رأيت الأكثرين من قراء الزمان يتلفّظون ببعض الحروف غير مطابق لقواعد تجويد القرآن، وكان أكثر غلطهم تغليظ الحروف المرقّقات، وتغيير الفتح المتوسط باستعمال الفتح الشديد، وهو مكروه في جميع القراءات، ورأيت بعضهم لا يشعرون بركاكة حالهم، ويزعمون أنهم يحسنون لفظاً، وبعضهم يشعرون بها، ولكن يتكاسلون ولا يتعلّمون من المجوّد الحاذق، ولا يجدون

جداً حسناً، وبعضهم تعلّموا من المجوّد ولا يراعون بما صرفوا همّهم إلى أن يرفعوا صوتاً ويراعوا مقاماً، وبما ضيّقوا بأن أهملوا رياضة ألسنتهم إهمالاً، وبعضهم يعرفون الحقّ ويعاندون أهله ويصوّبون غلطاتهم حسداً واستكباراً، ولا يتفكّرون أنهم برّدّهم الحقّ يرتكبون أمراً عظيماً.

كتبت هذا المختصر إيقاظاً من نومة الغفلة الفريق الأول، وتحريضاً الفريق الثاني على تعلّم الوجه الفصيح بلا كسل، وتحذيراً الفريق الثالث من التغيّر وإيراد الخلل، وتبكيّاً الفريق الرابع رجاء أن ينصفوا، ولا يزعم الناس صحيحاً سقيم العمل. ولم أورد فيه جميع القواعد التجويدية، بل اقتصر على بيان التجويد ووجوبه على من يقرأ القرآن من الأمة المحمدية، وعلى ذكر القواعد الدالة على الغلطات الشائعة من بين الألفاظ الرديئة.

ورتبته على أربعة فصول؛ ليسهل أخذ المعنى والوصول، فرحم الله من نظر إليه بعين الإنصاف والرضا، وأصلح بال من نظر بعين العناد والتعصّب والمراء^(١) [٢/أ]

(١) ود لموحرص مؤنثي كتاب على الإفادته من أبيات المقدمة في بناحو ضوعات كلابتا، وفي الا شهاد بها في فصيلة، وبطي لطف لم يرد فيها أي بيت من أبيات المقدمة.

الفصل الأول

في بيان التجويد

قال الشيخ الإمام العالم العلامة محمد بن الجزري^(١) في كتابه المسمى بكتاب النشر: "التجويد مصدر من جَوَّد يجوِّد تجويدًا، والاسم منه الجودة ضد الرداءة"^(٢)، يقال: جَوَّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيدًا^(٣) وقال: فهو عندهم عبارة عن "الإتيان بالقراءة مجوِّدة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين"^(٤).

أقول: وهذا إنما يكون بإخراج الحروف من مخارجها وإعطائها حقها ومستحقها من ترقيق المرقق، وتفتخيم المفتخم، وغيرهما من الصفات، والإظهار، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب،

(١٥) وأخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي، ولد سنة إحدى وخمسين للهجرة بمصر، جملة (١٧٥)، كان إماماً في القراءات لا نظير له، حافظاً عظيم، (ت: ٥٢٣هـ)، بمنزله بمدينة شيراز في إيران. بن عمر يناهز (١٠٠) سنة - رحمه الله تعالى - كان غزير الإنتاج في ميدان التأليف في كل فن من العلوم الإسلامية، وإن كان علم القراءات وفي تجويد العلم الذي يثله تهرده من علم مؤلفه المقدمة الجزرية تحبيراً يميز في القراءات ثلثه، غاية النهاية في طبقات القراء، له تهديد في علمه عظيم، من عهد المتقيين، ومرشد الطلاب، الطهارة الدرة المضيئة في القراءات الثلاث حتمه للعشر الماضية في طهارة طهارة، ينظر طبقات الحفاظ (ص ٩٩)، مع حجم المؤلفين (١٧١٩٩)، غاية النهاية في طبقات القراء (١٧٩٤) ظلوا الله مع الأهل القرن لستع (١٠٥٥)، له بر الطالع جرح من بعد القرن لسلط (١٧٩٠).

(٢) شرح الفصيصين § (١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٧ ٢١٠) وهو أشار إلى أن الجزري لم يعرف الخط الجديد، بل حيط في اللغة (٧ ١٣٠)،
لسان العرب (٥٧ ١٣).

(٤) النشر في القراءات العشر (٧ ٢١٠) هـ ولا تعريف الاصطلاح عند ابن الجزري.

وقال الشيخ في مقدمته^(١):

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا
وَرَدَّتْ كُلُّ حَرْفٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ^٢ بِاللُّطْفِ^٣ فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسُّفٍ^٤

قال الشيخ -رحمه الله- في النشر: "وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها في مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وكمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف".

أقول: حاصل الكلام أنّ قراءة القرآن بالتجويد قراءته بالفصاحة، ولا يحصل ذلك إلا بالتلقّي من فم المحسن بريضة الألسن بلا تكلف.

وقال الشيخ في النشر: "ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية التجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل: رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقّي من فم المحسن، وأنت ترى

(١) طومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعطى، الأبيات ٣١ - ٣٣.

(٢) "مكملاً" بلفظ مع وكلا، قال على القارئ في المنح الفكرية ص ٢١ ٢٢. سراجهم أي حاله في اللفظ مكملاً.
الصفات حقاً ومثلاً، مخالفاً، أو بفتح الميم أي: حاله في المثل في الأداء مخرجاً وصفته من غير تكلف.
(٣) اللفظ في اللغة قبل سنان العرب (١/ ٨٧ ٢٢).

(٤) لا تعسف، فلفظ "و"، وك، بواو، أو الطير، أي بالتدبير ولا رؤية، المصدر لا سلب.

(٥) النشر في القراءات العشر (٧/ ٢١٢).

تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها الكاتب بالرياضة وترقيق الأستاذ^(١).

وقال الشيخ في النشر: "أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفة المعرفة توفية تُخرجه عن مجانسه، يُعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك عملاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة"^(٢).

الفصل الثاني

في بيان وجوب التجويد

قال العلماء: "تجويد القرآن واجب على كل من يقرأ القرآن"^(٣).

قال الشيخ في مقدمته^(٤): [٢/ب]

(١) النشر في القراءات العشر (٧/ ٢١٣).

(٢) النشر في القراءات العشر (٧/ ٢١٤).

(٣) من الأدلة على ذلك ما ذكره صاحب من يقرأ القرآن، قال: كان ابن ميمون يقرأ القرآن، فقال له: ما هكذا أقرأها، فقال: (أقرأها) يا أبا عبد الله، فقال: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) مرسلة، فقال له: ما هذا؟ فقال: (أقرأها) يا أبا عبد الله، فقال: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) فمدّه، أخوه الطبراني في المعجم (١٧/ ٣١٩)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٧/ ١) من رواية الطبراني، وقال: "رجل ثقة"، وينظر: الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظها، نهاية للمفيد (ص ٧)، ولمراجعة في حوال الأئمة الأربعة في حكم قراءة القرآن، وتأمل: مهاب الجليل في شرح صريح (١٠١٧/ ١) كتاب الأم (٩٧/ ١٠)، المجمع المذهب (٣٤/ ٣٤)، كشف القناع عن حجة الإقناع (٣٣/ ٧).

(٤) حاشية المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعمل به، الآيات (٨/ ٧٣/ ٢).

وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتَّمُ لَزِمَ مَنْ لَمْ يَصِحَّ الْقُرْآنَ آثَمُ
لَأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهَ أَنْزَلَ وَهَكَذَا عَنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

وقال الشارح^(١): "أخبر أن مراعاة قواعد التجويد والأخذ بذلك، أي: العمل به فرض^(٢) عين، لازم لكل من قرأ القرآن، ثم أخبر أن من لم يصحح القرآن آثم؛ أي: من لم يراعِ قواعد التجويد في قراءته عاصي آثم بعصيانته، والآثم معاقب، فعلم أن ترك التجويد حرام"^(٣)، وقال الشارح: "ثم علل كون القارئ آثماً بترك التجويد، فقال: لأنه به الإله أنزله"^(٤)، وقال الشارح: "إذا كان القرآن عربياً فينبغي أن يراعى فيه قواعد لغة العرب، من ترقيق المرقق، وتفتيح المفتح، وإدغام المدغم، وإظهار المظهر، وإخفاء المخفي، ومدّ الممدود، وقصر المقصور، وغير ذلك مما هو لازم لهم في كلامهم الذي سليقة لهم لا يحسنون غيره، فإذا لم يراع

(١) الشارح هو أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل، المعروف بطاش كبرى زاه من مشاهير علماء وعين الأتراك، ولد في برصة، عام (٩١٠ هـ)، ثم لهقل إلى أنقرة ثم هبط إلى طرابلس، وتولى قضاء حلب (ت: ٩٦٨ هـ). ينظر: الأعلام (٢٠٧/٢).

(٢) ولد للشارح كلمة "فرض" في بيان معنى الحزم لازم، والفرض هو مترادفان عندهما والظاهر هو فلم يفرقوا بينهما. ينظر: الحيز في أصول الفقه (٣٠٠).

(٣) شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاه ب. ص ١٠٠، واشي المفهمة في شرح المقدمة (ص ٣٣).

(٤) قوله أنزله: ووصلاً: في البيت رقم ٨٢ من نظم المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعمله، فإن الألف فيها لا إظهار، قال: الدوام الأزهري، وكان سائلاً سألته عن أن يجي علينا لتعجيد؟ فقلت: واجباً عليه لأنه لا بد من الإله أنزله أي: أن الله تعالى أنزل القرآن بلغة تعجيد. ينظر: الطرازات المعلمة في شرح المقدسة (٢٠١).

(٥) شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاه ص ١٠٠.

ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير لغة العرب، والقرآن ليس كذلك، فهو قارئ وليس بقارئ بل هاذ، وهم (الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) [الكهف: ١٠٤]، ومن الداخلين في قوله -عليه السلام-: "رب قارئ يقرأ القرآن والقرآن يلعنه" (١).

وقال الشيخ في النشر: "ولا شك أن الأمة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقّاة من أئمة القراءة المتّصلة بالخرقة النبوية الأفصحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسنٍ مأجور، ومسيءٍ آثم ومعدور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي والنبطي القبيح، استغناء بنفسه واستبداداً برأيه وحذسه واتكالا على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصّر بلا شك وآثم بلا ريب وعاص بلا مرية" (٢)، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-: "الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" (٣)، أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب فإن الله (لا يكلف

(١) سب هذا الحديث الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين لأنسب من ملأ ك، فقال "قال أنسب من ملأ ك رب تال للقرآن والقرآن يلغه". إحياء علوم الدين (١/ ٤٠٢).

(٢) شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاهر (١٠٠).

(٣) النشر في القراءات العشر (١٠٠).

(٤) أخوه بلخاري في حقه بدون لفظة: "ك" بله (١/ ٤١)، و سلم في حقه (٨/ ٤) بله، حديث:

(٥)، والترمذي في جامع (٢٤٣) حديث لا ١٠، والذسلي في سنن (٤٤١)، حديث (٢٠٢٠).

اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^(١)، قال الشيخ في النشر: "قال الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي^(٢) في كتابه الموضح في القراءات^(٣) في فصل التجويد منه [٣/أ] بعد ذكر الترتيل والحدرد ولزوم التجويد فيهما، قال: فَإِنَّ حَسْنَ الْأَدَاءِ فَرَضٌ فِي الْقُرْآنِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتْلُو الْقُرْآنَ حَقَّ تَلَاوُثِهِ صِيَانَةً لِلْقُرْآنِ عَنْ أَنْ يَجِدَ اللَّحْنَ وَالتَّغْيِيرَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"^(٤)، ودليل وجوب التجويد إنزال الله تعالى له على الفصاحة، وهو معنى قول الشيخ في مقدّمته؛ لأنه به الإله أنزله^(٥)، والكتاب والسنة.

أما الأول: فقد علّم بأن القرآن أنزل على اصطلاح فصحاء العرب، وأنه معجزٌ ببلاغة معناه، وفصاحة لفظه، ومعلومٌ أنَّ جبريل -عليه السلام- أنزل القرآن بالوجه الفصيح لا بالوجه القبيح، فوجب أن يُقرأ كما أنزل، وقد علّم أن التجويد قراءة القرآن بالفصاحة.

(١) النشر في القراءات العشر (٧ / ٢١٠) وما بعدها.

(٢) وأبو عبد الله، نصر بن علي بن محمد، يعرف بلقب أبي محمد خواليد بن أبي جعفر بالله، الشيرازي الفارسي (ت: ٥٦٥هـ) من مصنفات أهل البيت في شرح في القراءات وعللها. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٧ / ٣٣).

(٣) وكان ابن الجزري -رحمها الله- قد نقل كلام الشيرازي في "النشر في القراءات العشر" ثم قال: "وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غيره، والمذهب لا يذهب إليه إلا صاحب المطالع وأبو علي ما قدمناه. ينظر: النشر في القراءات العشر (٧ / ٢١٢).

(٤) كماله وأبو عبد الله في شرح في القراءات وعللها، ولطائف ذكره من ضاراً.

(٥) كماله في شرح في القراءات وعللها (٥٦ / ١).

(٦) النشر في القراءات العشر (٧ / ٢١١).

(٧) طومة المقدمة فيها على قارئ القرآن أن يعمله، لا يثبت (٢).

وأما الكتاب فقوله - تعالى -: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤].

وقال الشيخ في النشر: "وجاء عن عليّ - رضي الله عنه - أنه سئل عن قوله - تعالى -: (وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا) [المزمل: ٤] وقال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"^(١)، وقال القاضي البيضاوي: في تفسير هذه الآية: "اقرأه على تؤدة وتبيين حروف"^(٢)، وقال شارح مقدمة الشيخ: "وروى مقسم^(٣) عن ابن عباس، أي: بيّنه تبييناً"^(٤) فتقول: كمال التبيين إنما يحصل بإخراج كل حرف من مخرجه المختص به، وتوفية كل حرف صفته المعروفة.

وأما السنة: فتعليم الرسول ﷺ القرآن أصحابه على التجويد، فأخذه التابعون عن الصحابة، وتلقته أئمة القراءة من الصحابة والتابعين والرواة عن القراء هكذا خلف عن سلف، وهذا معنى قول الشيخ في مقدمته: وهكذا عنه إلينا وصلّا

(١) أورده ابن الجزري في عده واضع من كتب منهك، تاب: النشر في القراءات العشر (٩٧ ٤٠)، وأثر عليّ ذكره ابن الجزري كذلك في كتابه النشر في وضعين، واضع الأول: في بيان معنى الترتيل (٩٧ ٢٠) وقوله: "وجاء عن عليّ له سؤاله في قوله تعالى: (وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا)، فقال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"، واضع الثاني: في أول باب الوقف (٥٧ ٢٢) وقوله: "ولذلك لمحض الأئمة على تعلمه ومعرفة، كما قدمته عن عليّ بن أبي طالب في قوله الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف"، ولم يقدّمه على إسناد ولا عزو إليه من أخوه، ذكره أبو القاسم الهذلي (٦٥ ٤٤)، في كتاب الوقف والإبط (٧٨ ٣).

(٢) لأوارل تنزيل وأرارل تأويل (٥٥٩ ٢).

(٣) هو أبو القاسم بن حارثة بن قتيبة الكوفي، طبعه بد الله بن الحلو، ويقال له منه على ابن عباس للزهرية، (٢١ هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٨ ٦٧ ٤)، الإصابة في تمييز الخط (٥٥٧ ٤).

(٤) جلع لبيان في تأويل القرآن (٧٣ ٦٨).

الفصل الثالث

في بيان اللحن

اللحن: الخطأ^(١)، وهو في الأصل: الإمالة^(٢)، والتعويج^(٣)، قاله الجاربردي^(٤) في شرحه لشافية ابن الحاجب.

قال صاحب الكشف: اللحن أن تلحن بكلامك، أي: تميله إلى نحو من الإنحاء؛ ليفطن له صاحبك كالتعريض^(٥) والتورية قال^(٦):

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْ مَا تَفْقَهُوا
وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُو الْأَلْبَابِ

(١) لا لحن: بـ مك في الخاء -: مصدر لحن لم يحن لحناً، هو وواحد الألحان والدلحن، ومعناه لا نظير ولا تخليد، يقال: هو يظلم الناس إذا كان لم يسمع قراءة وغنم، ولا يحن أيضاً الخطأ في الإعراب، لم يحن في كانه إذا مال به نحو ه ظلم بها، ويقال: فلان لحن ولحانة ولحنه، ولا يحن: لم يخطئ. الباب في قواعد اللغة وآلات الأدب لم يحن، ص (٢٠٢).

(٢) سيأتي تعريف الإمالة فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(٣) التعويج: من مط في الإمالة لغة بـ مك ولـ ملأ أملت الرفع؛ أي: عـ حـ منطلا حاح تاج اللغة صوحاح العربية. (٢١٣).

(٤) وأما المكارم أحمد بن محمد بن يوسف خواليد بن الجاربريد، فقيه شافعي يثلي مخرقة في تبريز لم يحن شح منهاج لا يضاوي فضلاً في الفقه شرح شافعية ابن الحاجب، (ت ٦٤٤)، الأعلام (١١١).

(٥) لم يحن: من الإيلاء ولم يحن: من غيرتك فولات بين غريب القراء (٣١٣)، والصريح: خلاف لم يحن: يوم مصرح: أي ليس في محاب. ظلم حاح تاج اللغة صوحاح العربية. (٢١٣)، والمعاد: ضم معضوا، من لم يحن: هو وخلاف لم يحن: هو، يقال: عرفت لك في معراض كانه ومعرض كانه. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢١٢).

(٦) لم يحن: أي لم يحن: سيب الشاعرة بد الله بن مجيب. الشعر والشعراء (ص ٥٤)، الخزائن (٦٦٧).

وقيل للمخطئ: لاجن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب إلى الخطأ انتهى كلامه^(١).
فاللحن في القرآن: أن يقرأ القارئ بوجه يُخلُّ بالفصاحة، ويورث القباحة، كنقص الحرف من الكلمة وزيادتها فيها، وإبدالها غيرها، وتغييرات كميّات الحروف من الحركات والسكنات، وغير ذلك من صفات الحروف، وكالتفخيم، والترقيق، وغيرهما، وكالإدغام، والإخفاء.
[٣/ب]

قال صدر الشريعة^(٢) في بيان ضابط اللحن في باب الأذان: فلا ينقص شيئاً من حروفه، ولا يزيد في أثنائها حرفاً، وكذا لا يزيد ولا ينقص من كميّات الحروف، كالسكنات، والحركات، والمدّات، وغير ذلك^(٣)، إشارة إلى كثرة كميّات الحروف من غير المذكورات، من أراد أن يعرفها بتمامها فليطالع قوانين التجويد.

قال العلماء: اللحن حرام^(٤)، وذكر في "فتاوى البزازیة"^(٥)، والخلاف أن اللحن فيه حرام، ولا

(١) شرح شافعي، ابن الحاجب للاستراباذي (١٩٤/١)، الكشف عن حقائق غوط وضللت (٧٤/٣٢).

(٢) وصدر الشريعة سيد الله بن محمد، ودين عمر بن عبد الله بن محمد، ودين أحمد بن محمد بن علي بن عماري الحنفي، صاحب

شرح الوقية، لا تنقيح شرحه ضيحه فضلاً بل القه (٧: ٥٤). الأعلام (٩٧/١).

(٣) بين الحق في شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (ص ٩).

(٤) لا حن حرام على العالم العامد القادر مطلقاً، حاشية تافيل في وعميرة (٦٥/٢)، حاشية الجليل (٧٨/٢)، نهلية

النزاهة (١٢/١).

(٥) وابن البزازی محمد بن محمد بن شهاب بن زيد يوسف الكردي لم يرقني في وارو، في هـ خـ ي، أصله من (كردر)

ب جهات وارفه مكتبة الجاهل حـ في فتاوى في هـ الحنفية، (٧: ٥٤). الأعلام (٧/٥).

ضربين، لحن جليّ، ولحن خفيّ، ولكلّ واحد منهما حدّ يخصّه وحقيقة يمتاز بها عن صاحبه، فأما اللحن الجليّ، فهو: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، وأما اللحن الخفيّ، فهو: خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ؛ إلا أن الجليّ يخلّ بالمعنى والعرف، والخفي لا يخلّ بالمعنى وإنّما يخلّ بالعرف، بيان ذلك أنّ اللحن الجليّ، هو: تغيير كل واحد من المرفوع والمجرور والمنصوب والمجزوم [٤/أ] بإعراب غيره، أو تحريف المبنى عن ما قُسم له من حركة أو سكون، واللحن الخفيّ، هو: مثل تكرير الرءاءات وتطين النونات، وتغليظ اللامات، وأسمائها، وتشريبها الغنة، وإظهار المخفيّ، وتشديد اللين، وتلين المشدّدة، ممّا سنذكر بعد، وذلك غير مخلّ بالمعنى، وإنّما الخلل الداخل على اللفظ فساد رونقه وحسن طلاوته^(١) انتهى كلامه.

فحاصل ما ذكر: أنّ اللحن الجليّ: خلل يطرأ على الألفاظ، يختص به تغيير المعنى، وإن لم يغيّر في بعض المواضع، واللحن الخفيّ: خلل يطرأ على الألفاظ، ليس من شأنه أن يغيّر المعنى حيث وقع، وإذا تقرّر هذا فلنذكر أمثلة ما يغيّر المعنى، وما لا يغيّر من اللحن الجليّ.

فمما يغيّر المعنى من نقص الحرف، نحو: إن قرأ القارئ: ﴿وَالْتَهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۖ﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ۖ، [الليل: ٢-٣] بإسقاط الواو، ونحو إن قرأ: ﴿لَا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] (ليعلمها) بحذف الألف.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، (وقال امرأة

(١) تهيد في ط م ح جويد. (ص ٣٦).

فرعون) بحذف تاء (وقالت). ومما لا يغير المعنى من زيادة الحرف، نحو: إن قرأ: ﴿لَا زَيْدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] بزيادة الألف، ونحو إن قرأ: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] بزيادة الألف.

ومما لا يغير المعنى منها، نحو: إن قرأ: ﴿وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [لقمان: ١٧] (وأنى عن المنكر) بزيادة الألف لفظاً والياء خطأً، ونحو إن قرأ: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ﴾ [الملك: ٢] بإثبات همزة الوصل في الوصل.

ومما يغير المعنى من إبدال الحرف غيرها، نحو: إن قرأ: ﴿وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] (وانهر) بالهاء، ونحو إن قرأ: ﴿وَالصِّيفِ﴾ [قريش: ٢] (والسيف) بالسين.

ومما لا يغير المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٣٦] (الشيطان) بالتاء، ﴿وَلَوْطًا﴾ [الأنعام: ٨٦]، (ولوتا) بالتاء، ونحو: ﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٠] (لِلظالمون) بالواو.

ومما يغير المعنى من تغيير الحركات الإعرابية، نحو: إن قرأ: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] بنصب (داود) ورفع (جالوت).

ومما لا يغير المعنى، نحو: إن قرأ: ﴿بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] بالرفع فيها.

ومما يغير من تغيير الحركات البنائية، نحو: إن قرأ: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ﴾

﴿الْغَفْلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، (وإن كنت) بضم التاء، ونحو إن قرأ: ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾

﴿[الصفات: ١٧٧]، (صباح المندرين) بكسر الذال.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿ثُمَّ سِيلُوا الْقَفْنَ﴾ [الأحزاب: ١٤] بضم الهمزة،

ونحو إن قرأ: ﴿يَا لَأَقْبَى الْيَوْمِ﴾ [التكوير: ٢٣] بكسر الفاء. [٤/ ب]

ومما يغيّر المعنيين تغيير السكّنات الإعرابية، نحو: إن قرأ: ﴿إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٧٠]،

برفع الميم؛ إذ بالرفع تكون الميم نافية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا

﴿[القصص: ١٩]، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا

﴿[فاطر: ٤٠]، وبالجزم تكون شرطية وأصل ميم (إِنْ يَعْلَمَ) جزم على الشرط حركت

بالكسر لالتقاء الساكنين.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمِ﴾ [العلق: ١٤] بالرفع. ومما يغيّر المعنى من تغيير

السكّنات البنائية، نحو: إن قرأ: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [النبا: ١٣] بفتح اللام.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿نَذْكُرُهُ﴾ [طه: ٣] بفتح الذال. وليس من تغيير

الإدغام، والإخفاء، والإظهار، والإقلاب، والتفخيم، والترقيق، غير المؤدّين إلى الإبدال،

وغيرهما من صفات الحروف الواجبات في مواضعها قراءة، ولغة.

ومن ترك المد الفرعي اللازم والواجب ما بقي يغيّر المعنى، لكن تغيير هذه المذكورات يخلّ

الفصاحة، ويورث القباحة، ولا قائل بعدم فصاحة القرآن من أهل الإيمان؛ ولأجل هذا

حرّمت هذه التغييرات، ويشاهد قباحة تفخيم الحروف المستقلة من تفخيم المستقلة التي اعتاد

بترقيقها، نحو حروف: ﴿تَبَّتْ﴾ [المسد: ١]، و﴿لَبِثْ﴾ [الصفات: ١٤٤]، و﴿أَلْهَمْ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، و﴿يَلِجَ الْجَمَلُ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وعدم مشاهدة البعض قباحة تفخيم بعض المستقلة، كتفخيم الميم من نحو: ﴿مَخَصَّةٌ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَلِكٌ﴾ [الفاحة: ٤]، والتاء من نحو ﴿تَخَصُّمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] حاصل من أن يكون مأثوساً بالتفخيم، وكذلك يشاهد قباحة تغيير جموع هذه المذكورات أهل الفصاحة، ولذلك ذكر علماء العربية في فن التصريف مخارج الحروف والصفات، وسائر ما يجب عند أهل الفصاحة، من نحو الإدغام، والإخفاء، والإظهار، والإقلاب.

الفصل الرابع

في بيان الغلطات الشائعة من بين الألفاظ الرديئة وإيراد قانون صحيح وميزان مستقيم قال الشيخ في "النشر": فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدهموفيا حقه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة لا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مجانس، ومقارب، وقوي، وضعيف، ومفخم، ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويقلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب [٥/أ] فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب^(١). فحاصل ما ذكر الشيخ: أن القارئ لا يكون مجوداً إلا بأن يصحح تلفظ الحروف مركبة، كما

(١) النشر في القراءات العشر (١٤٧ هـ / ٢٠٢١).

يصحح تلفظها مفردة، فلو كان الحرف من المستقلة يجب عليه أن يرققها مركبة كترقيقها مفردة فلا فرق بينهما، مثلاً: يجب عليه أن يرقق ميم ﴿مَحَبَّة﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَطْلَع﴾ [الكهف: ٩٠]، كترقيق ميم ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿مَلَأُ﴾ [هود: ٣٨]، من غير فرق بينهما، وكذا ترقيق سائر الحروف المستقلة، ولو كانت من مستعلية، يجب عليه التطبيق بين تفخيمها مركبة، وتفخيمها مفردة، مثلاً: يجب عليه أن يفخّم قاف كتفخيم قاف ﴿وَقَضَا﴾ [عبس: ٢٨]، وقال الشيخ عقيب قوله هذا: وسنورد من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها، وهي: أن أصل الخلل الوارد على السنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها، هو: إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات، تلقيت من العجم، واعتادتها النبط واكتسبها بعض العرب، حيث لم يوقفوا على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه^(١)، وقوله: "في هذه البلاد": أراد به بلدة الروم بدلالة تأليفه النشر في بلاد بروسة^(٢)، وقد صرح به في آخره^(٣)، وقوله: وما التحق بها أراد ببلاد سائر الأعجام، فحاصل معنى قول الشيخ هذا: أن الخلل حاصل في السنة قراء بلاد الروم وبلاد سائر

(١) النشر في القراءات العشر (٤/ ٢١).

(٢) هي مدينة تاجيكية مهمة تعود إلى العهد القديمة في لها أنشأت في القرن الثاني الميلادي، تعرف في المصادر القديمة ببلد بروسل في جهات الخليليون في عهد أورخان بن محمد ثمان واتخذوها عاصمة لدولتهم تقع في منطقة مرمرة بتركيا، بُرصة، خليل إيلدزم، سورة وقوف الديانة التركية (٤٤٩٤٤) اسطبل (٩٩) ١.

(٣) حيث قال: "وهذا آخر ما قدر الله جمه وتأليفه بكتاب "النشر"، ولما تمت في تأليفه في أوّل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين من جملة بمدينة برصة وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من سنة الملك قوق، بعد ثلاثين سنة من تأليفه بكتاب التمهيد (٦٩٧/ ٤).

الأعاجم وفي السنة بعض قراء العرب بسبب استعمالهم التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها طباعهم.

وأن هذه الطريقة تلقيت من الأعاجم واعتادتها النبط، وهم قوم ينزلون بالبطائح بين العراقيين^(١)، واكتسبها بعض العرب، وأن هذا الخلل صدر عنهم من حيث إنهم لم يتعلموا الصواب من الأستاذ الحاذق، وقد تبين من كلام الشيخ أن أكثر غلطات قراء الزمان في تفخيم الحروف المرققات^(٢)، وقال رحمه الله: " وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بد من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعول عليه، نوضحه مستوفياً إن شاء الله في أبواب الإمالة والترقيق^(٣)

٣

ونشير إلى مهمة هنا: أراد رحمه الله أن يبين قوانين صحيحة، ويضع موازين مستقيمة يعرف بها مقادير الترقيق، ويتميز بها الإفراط والتفريط فشرع في بيان قوانين مهمة، وقال: فاعلم أن الحروف المستقلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى [٥/ب] بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعض حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال، كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى^(٤).

٤

(١) بطل حاح تاج اللغات حاح العربية. (٧ ٦ ١).

(٢) النشر في القراءات العشر (٥/ ٢١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٥/ ٢١).

(٤) النشر في القراءات العشر (٥/ ٢١).

أراد رحمه الله أن هذه المستثنيات من المستفلة كله مرقق، قال رحمه الله: الحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال^(١).

أقول: سواء كانت متحركة أو ساكنة، جاورت مستفلة أو غيرها.

وقال: وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً^(٢).

أفرد رحمه الله الألف بالذكر وهو من المستفلة؛ لتبعيتها ما قبلها في الترقيق والتفخيم، وإنما تبعت ما قبلها لعدم استقلالها، لاحتياجها أبداً إلى حرف مفتوح قبلها، فإذا وقع قبلها حرف مرقق ترقق ترقيقاً موافقاً لترقيق فتحة ما قبلها، أي: من غير أن تعوّج إلى جانب التفخيم، ولا إلى جانب الياء، وهذا هو المراد بالفتح المتوسط المذكور في باب الإمالة، وإذا وقع قبلها حرف مفخم تفخيماً موافقاً لتفخيم فتحة ما قبلها^(٣).

مثال الألفات الواقعة بعد المستفلة كـ: ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ءَاَمَنَ﴾ [البقرة: ١٣]،

(١) النشر في القراءات العشر (٢١/٤).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢١/٤).

(٣) شيء ففكرة أن الألف مرققة سواء وقعت بعد حرف من الحلقاء أو بعد حرف من اللام، وهو مذهب أخذ به إبراهيم بن عمر الجعفي، (ت ٤٧٢ هـ)، وسار عليه أبو بكر بن الجلي، (ت: ٧٦٩ هـ)، شيخ ابن الجري، فثبت ابن الجري في كتاب "التمهيد" أنه تراجع عن ذلك بعدد شيء في الطبع فذكر في كتابه النشر ما أثبت به في التحليل، وبديل على طبعه وطلبه الدليل، وإن خالف فيه شيء غيره الذي نأخذ عنه، وقله من في مذهبهم حينئذ من الدهر. النشر في القراءات العشر (٢١/٣٤١). وقال القاري معلقاً على هذه المسألة: والحل أن لا يطلع بحجج لطلوعه هو الذي يشي عليه الظاهر أي: ابن الجري في النشر. المنح الفكرية (٣/١).

﴿وَأَتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَبَالَ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَتَابَ﴾ [المجادلة: ١٣]، ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣].

ومن أراد أن يعرف مرتبة ترقيق الألف الواقعة بعد المستقلة فليتلظ بميم ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿مَلَأُ﴾ [هود: ٣٨]، وهزمة ﴿وَأَجَلُ﴾ [الأنعام: ٢]، و﴿بَشَرًا﴾ [هود: ٢٧]، وتاء ﴿تُولَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]، وجيم ﴿جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وليشبع فتحها على حال ترقيقها فيتولد منه الألف فليرققها موافقة لترقيق فتحة ما قبلها مستقيمة من غير تعويج، وسيفهم منه حد ترقيق ألف (مَالِكٍ)، و(أَمَنَّا)، و(وَأَتَى)، و(وَبَالَ)، و(تَابَ)، و(جَاءَ)، وكذا حال ترقيق الألفات الواقعة بعد سائر الحروف المرققات.

ومن استعمل هذا الميزان من صاحبي الذوق السليم والطبع المستقيم يتخلص من الإفراط والتفريط، ويتبين عنده أهل الغلط وأهل التجويد.

ورأيت بعض أهل الغلط يرققون ميم (مَالِكٍ)، ويفخمون ألفها، ويتبعون أصلها، أي: ما قبلها وهم قليلون، وغلطهم من جهة واحدة، وهي من جهة تفخيم ألفها، ورأيت بعضهم يفخمونها من ألفها وهم الأكثرون، وغلطهم من جهتين: تفخيم الألف، وتفخيم ما قبلها، ومثال الألفات الواقعة بعد المستعلية نحو: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]. وخطأ الشيخ في النشر من لا يفرّق بين ألف (قال)، و(حال)، وقال: والدليل على غلط طبعه

أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قَالَ) و﴿وَحَالَ﴾^(١) [هود: ٤٣]، وقال: "والدليل على غَلَطِ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين الألف (قال) و (حال)^(٢) [٦/ب] حالة التجويد في فرق ألف (قال)، و (حال)، ومعلوم أن الفرق لا يحصل إلا بتفخيم ألف (قَالَ)، وترقيق ألف (حَالَ)، فكثير من قراء الزمان يتلفظون ألف (حَالَ) مفتخماً، كألف (قَالَ)، وبعضهم يتلفظون ألف (قَالَ) مرققاً كألف (حَالَ)، وكلاهما مخالفان للقاعدة.

وقال الشيخ رحمه الله بعد بيان تبعية الألف ما قبله ترقيقاً وتفخيماً: وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العَجَم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه.

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كان الألف تفخيم بعد الحروف المفخمة، فلم أطلق بعض الأئمة ترقيقها ولم يعتدوا ترقيقها بترقيق ما قبلها؟

فأجاب بقوله: فإنما يريدون التحذير بما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه.^(٣)

وقد غلط بعض أهل التفخيم في استخراج معنى هذا القول، وزعم أن حد ترقيق الألف الواقعة بعد الحروف المرققة ألا يجعل الألف كالواو، وقال: ما دام الألف لا تجعل كالواو فهو ترقيق كما تلفظ أكثر قراء الزمان بألف نحو مالك، وما تحت هذه المرتبة من ترقيق الألف

(١) النشر في القراءات العشر. (٢١ ٧).

(٢) النشر في القراءات العشر. (٢١ ٧).

(٣) النشر في القراءات العشر. (٢١ ٧).

إفراط في الترقيق، وهذا غلط فاسد من وجوه:

الأول: إلى انتهاء الغاية يلزمه ابتداء الغاية، فإذا كان انتهاء تفخيم الألف الممنوع التصيير كالواو، يلزم أن يكون ابتداء تفخيمها الممنوع ما دون التصيير كالواو، فلزم أن يكون مرتبة ترقيقها ما دون التصيير كالواو.

والثاني: أن تلفظ أكثر قراء الزمان بألف نحو: ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٤]، وإن لم يكن كالواو، ولكن يخالف القاعدة من جهة عدم مطابقة ميمه ميم (مثلاً) في الترقيق، وعدم مطابقة ألفه الميم المرققة، بل يوافق ألفه الميم المفخمة، ومن جهة عدم مطابقة ألفه ميمه أن يرقق الميم كترقيق ميم (مثلاً)، يشهد الذوق السليم عدم المطابقة في تلفظ أكثر قراء الزمان في هاتين الصورتين.

الثالث: أنه لو كان حدّ ترقيق الألف بعد المرققة أن لا يجعل كالواو، يلزم أن يكون حدّ تفخيم الألف الواقعة بعد المفخمة أن يجعل كالواو، ولم يقل به أحد من المشايخ القراء، بل لم يسمع تلفظ بهذه المرتبة من أحد من قراء هذا الزمان، وأيضاً هو إخراج الألف وفتحة ما قبلها عن حدهما؛ لأنّ الألف إذا جعل كالواو يلزمه أن يجعل فتحة ما قبلها كالضم، وهم غير جائزين، فكما لا يجوز جعل الألف في محل الترقيق كالياء، وفتحة ما قبلها كالكسرة، كما نبين ذلك إن شاء الله تعالى [٦/ب] في بيان الإمالة، فكذا لا يجوز جعل الألف في محل التفخيم كالواو، وفتحة ما قبلها كالضم، ولم يقل بجوازه أحد من العلماء القراء وعلماء العربية.

الرابع: أن تلفظ أكثر قراء الزمان بالألف في محل الترقيق كألف (مالك) هو على مرتبة التفخيم أن لا يجعل كالواو، ومع ذلك قد صرح الشيخ في النشر بأن تلفظهم بألف (مالك)

هو على التفخيم، بقوله: فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم أكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة خصوصاً الأعاجم^(١).

وإذا تقرر هذه المذكورات تبين أن الشيخ لم يرد بقوله: فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، وتعيّن حدّ الترقيق، بل أراد به أن الألف ليس تُرَقَّقَ مطلقاً، وإنما ترَقَّق إذا وقعت بعد المرققة، يدُل عليه قوله: ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، أي: يريد الأئمة بإطلاقهم ترقيق الألف، وتحذيرهم به مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

التنبيه على أنها ترقق في محل ترقيقها، فيكون قول الأئمة أرادوا بإطلاقهم ترقيق الألف التحذير من تفخيمها في محل الترقيق، وما ذكره الشيخ من قيد مبالغة العجم في لفظها إلى أن يصيروها كالواو قيد اتفاقي حكاية عن ما وقع في لفظهم في ذلك الزمان لا قيد احترازي^(٢) وأما حد ترقيق الألف الواقعة بعد المرققة فيعلم بتطبيقها ما قبلها في الترقيق على الاستقامة من غير تعويع إلى جانب ولا إلى جانب الياء كما ذكرنا.

والحاصل: أن ترقيق الألف يعلمه بتطبيق قاعدة: بتقيد الألف بما قبله؛ فهم لبيب. ثم شرع الشيخ رحمه الله في بيان تصحيح حروف التهجي حالة التركيب على القواعد المذكورة، وقال: فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاحة: ٢]، ﴿

(١) النشر في القراءات العشر (٢٢٢٧).

(٢) ل تمهيد في ط م هـ ج و ط ز ٢ ٨١ ٩٢، والنشر في القراءات العشر (٥ ١ ٣٤ ٢١).

الَّذِي ﴿البقرة: ١٧﴾، ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ولا سيما إذا أتى بعده ألف، نحو: ﴿وَأَتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿ءَأَيَّتِ﴾ [البقرة: ٩٩] و﴿ءَأَيَّنَ﴾ [المائدة: ٢]، فإن جاء حرف مغلظ كان التحفظ أكد نحو: ﴿اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أو مفخم، نحو: ﴿الطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩].^١

قال رحمه الله: وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو: ﴿وَبَطَّلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿بَقِيَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿وَبَصَّلَهَا﴾ [البقرة: ٦١]، فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيتها أبلغ، نحو: ﴿وَبَطَّلَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، ﴿بَاغَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿وَالْأَسْبَاطَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فكيف إذا وليها [٧/أ] حرفان مفخمان، نحو: ﴿وَبَرَّقَ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿الْبَقَرَةَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، عند من أدغم.^٢

ثم قال في بيان الميم: حرف أغن تظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغماً أو مخفياً فإن أتى متحرراً فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخم، نحو: ﴿مَخْصَصَةً﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَرْحُوقَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿مَرِيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم أكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة خصوصاً الأعاجم نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿يَا أَنْزِلْ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِنْ

(١) النشر في القراءات العشر. (٢١).

(٢) النشر في القراءات العشر. (٢١).

قَبْلِكَ ﴿[البقرة: ٤]﴾^١

وإنما أورد الشيخ هذه الأمثلة، وحذر من تفخيمها؛ لغلبة تفخيم هذه الحروف، ونحوها من المستفلة على السنة أكثر قراء الزمان، كما قال من قبل إنَّ أصل الخلل الوارد على السنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها هو التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات ... إلى آخره، ومع كون الخلل حاصلًا في ألسنتهم يعترض بعضهم على الذين أخذوا القرآن من المجود والخاذق، وأعطوا الحروف حقها ومستحقها من التفخيمات والترقيقات وسائر الصفات على حدها، ويقدحون فيهم لاعتيادهم بالتفخيمات بجهلهم أو عنادهم، ويقولون هم يرققون المرققات على الإفراط، ويتلفظون الألفات على الإمالة، وليس تلفظهم على الإفراط ولا على الإمالة، بل هو على الحد المعين، يفهمه من ما له ذوق سليم بتطبيقه القواعد المذكورة، بل تلفظ القادحين على التفريط والفتح الشديد، وهو مكروه في القراءة وكلام الفصحاء، وأكثرهم لا يعلمون معنى الإفراط والتفريط، والأول: يستعمل في المجاوزة بالشيء عن حده، والثاني: يستعمل في عدم تأديته إلى حده، فإذا تقرر هذا فلنذكر الفتح الشديد الممنوع، والفتح المتوسط المقبول، والإمالة المستعملة عند بعض أئمة القراءة.

قال الشيخ في النشر: فيباب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين قال: والفتح هنا عبارة عن لفظه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له: النصب^(٢).

(١) النشر في القراءات العشر. (٢٢٢٧).

(٢) النشر في القراءات العشر. (٩٧ ٢).

وإنما قال فيما بعده ألف أظهر، أي: أكثر ظهوراً؛ لأنه ظاهر فيها لم يقع بعده ألف، كفتح نون (نأى) [الإسراء: ٨٣]، وإنما مثلناه بنون (نأى) وإن كان ممكناً في غيره من المفتوحات؛ لأن بعض القراء [٧/ب] قرءوا نونه بالفتح وبعضهم بالإمالة فكان أنسب بالتمثيل للتفهم.

وقال: وينقسم إلى فتح شديد، وفتح متوسط، فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أكثر، ولما جرى طباعهم عليه من لغتهم استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة كما نص عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض^(١)

ودلّ قول الشيخ ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، على أن ما استعمل قراء أكثر بلاد الروم من الفتح هو الفتح الشديد، كما صرح من قبل بورود الخلل على ألسنتهم بقوله: "إن أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها هو إطلاق التفخيمات والتعليقات على طريقة ألفتها الطباعات تلقّيت من العجم^(٢)."

وقال الشيخ: وممن نبه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني^(٣) في كتابه الموضح^(٤)،

(١) الشر في القراءات العشر. (٩٧ - ٣٠).

(٢) النشر في القراءات العشر (٦٧ - ٢١) وما بعدها.

(٣) وأبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر اللخمي، ولهم القبطي، الإمام الطحطاوي المعروف في زمانه بأبي الصفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني، لنزوله بدائي، أحد الأئمة في علوم القرآن روايته وفقهه، ومعاينه

قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء^(١) انتهى كلام الداني.

وقال الشيخ: ويقال له الترقيق، وقد يقال له أيضاً: التفخيم بمعنى أنه ضد الإمالة، والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض. ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضاً، وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له: وبين بين. وقوله: "قليلاً" عطف على "أكثر"، ثم قال: فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جاريتين في لغة العرب، والإمالة الشديدة^(٢). انتهى كلام الشيخ.

فحاصل تفسير الإمالة^(٣): أن الإمالة أن تصرف الفتحة إلى جانب الكسر والألف إلى جانب

وطوقه، وإعرابه، ولد سنة: (٧٤٣ هـ)، مصنفه منط لاف القراء منط لاف القراء في اللفظ، الإيماء في الوقوف والإيماء في بيان في عد آي القرآن، تذكرة الحفاظ لتتبع القراء له سبعة، الحديد في صناعة الاتقان والمجلد، لا يميز في القراءات له سبع، جلع لبيان في القراءات له سبع وطرقه، هدمج من مؤلفاته حيث مؤلفه تزييع من مائة مؤلف (١) بولج لمذاهب القراء منط لاف في الإمالة، للذافي (٥٤).

(٢) النشر في القراءات العشر. (٣٠٧).

(٣) النشر في القراءات العشر. (٣٠٧).

(٤) الإمالة لغة: مصدر الغل أمال يميل، على زنة لغلي يغل، والميل هو الميل والعدول من الشيء، والزيادة منه ومالت الشمس للغروب، إذا زالت عن مكانها ساء وكذا الميل له والاحواف من القطر، القطر من محيط، مادة (م ي ل)، ص (١٠)، وجاء في اللسان: "الميل: العدول على الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان، ومال الشيء يميل ميلاً وممالاً وميلاً ومملاً، لسان العرب. (٣٦٧)، والإمالة اصطلاحاً: أن تدحرج حركته حركته سوية، وبالألف تدحرج حركاته كجاء، والإمالة إلى متدأب جيع العيون، وإنها لك دقة حققة عندها من جدك (تيمم)، (أسلم)، أما

الياء كانت جانب الكسر غالباً على جانب الفتح، وجانب الياء على جانب الألف فهي إمالة شديدة، أي إمالة كبرى، وإن كان جانب الفتح غالباً على جانب الكسر وجانب الألف [أ/٨] غالباً على جانب الياء، فهي إمالة متوسطة، أي: إمالة صغرى وبين بين، فالإمالة الصغرى فوق الكبرى والفتح المتوسط فوق الصغرى، والفتح الشديد فوق المتوسط.

وبعض من استعمل الفتح الشديد من أهل التفخيم يزعم أن الفتح المتوسط، ويغلط من قول المشايخ في تفسير الفتح الشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ويقصد نهاية فتح فمه، ويمثل الفتح الشديد بتلفظه الخارج عن حد الفتح، والقريب إلى جانب الضم والواو، فينسب من استعمل الفتح المتوسط إلى الإمالة كلاً أنه غلط وتجاوز عن حد الفتح؛ لأن الفتح إذا صرف إلى جانب الضم يخرج عن حد الفتح فيخرج عن فتح الشديد، لأنه قسم من الفتح، فكما إذا صرف الفتح إلى جانب الكسر يخرج عن حد الفتح المتوسط، وكذلك إذا صرف إلى جانب الضم يخرج عن حد الفتح الشديد.

والحاصل: أن الفتح الشديد الممنوع ما ليس بخارج عن حد الفتح.

نعم يجب على القارئ أن يحترز في محل الفتح المتوسط من الإمالة كما يحترز من الفتح الشديد، لكن يعلم ذلك غير أن القاعدة لا بالنطق عن الهوى، فما دام فتح الحرف ثابتاً على حاله، أي: خالصاً من التفخيم ومن الميل إلى الكسر، فهو فتح متوسط، أي: بين الفتح الشديد وبين

له بحث في محقق عندنا جاز، ويقال لها أيضاً: لا طح أولاً ضجاع أو الكسر، وعبر عنها سبباً بـ «و» بالإنجغ ملاً تاب (١١ ٧٤)، ولاتة ميصولاً ٤، ومفتاح الطح (ص ٣ ١)، والنشر (٩٧ ٤)، والإتحاف (ص ٤٤ صفح ١١) المقال على طم ابن غازي في هذا المالمال. (ص ٢).

الإمالة الصغرى.

والمعيار في هذا الباب فتحة نون ﴿وَنَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، فلينظر من له ذوق سليم إلى فتحة نونه كيف يتلفظ بالترقيق، ولا يقول له أحد من القوم هو إمالة، بل يعترفون بأنه فتح خالص، أي: فتح متوسط، ويقرون بهذا الفتح لأهل الفتح المتوسط من القراء، وإمالة هذا الفتح إلى جانب الكسر لإمالة أهل الإمالة من القراء، وليفهم منه مرتبة ترقيق ألف، نحو ﴿نَآيْمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧] و﴿الْحُسَيْنِ﴾ [النساء: ٩٥] بإتباع ألفه ما قبله بتلفظه مطابقاً لما قبله في الترقيق، مستوياً مستقيماً من غير تعويج إلى جانب التفخيم ولا إلى جانب الكسر والياء على قاعدة تبقية الألف ما قبله فيتحقق عنده الفتح المتوسط بلا إفراط ولا تفريط [٨/ب]

والحاصل: أن صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم يتخلص من مرتبة الفتح الشديد، ومرتبتي الإمالة بتطبيق القاعدتين قاعدة تبعية الألف ما قبلها، وقاعدة الإمالة أي: بإجرائها. وإذا تقرر هذا فنقول: من تفخيمات قراء الزمان غير المطابقة لقواعد التجويد تفخيمهم الواوات في مثل: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿لَا يَسْأَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿أَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿لَهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والحال أن الواو من المستفلة حكمه الترقيق، فلينظر من له ذوق سليم إلى مرتبة ترقيق الميم واللام من ﴿يَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٧٧]، و﴿يُسْأَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وترقيق الهاء من نحو: ﴿لَهُ﴾ [الذِّينَ] [يونس: ٢٢]، و﴿لَهُ الْحُكْمُ﴾ [القصص: ٨٨]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وليرقق الواو ترقيقاً موافقاً لترقيق ضمة ما قبلها.

وبعضهم يرققون ما قبله ويفخمونهم ولحنهم من جهة واحدة، وبعضهم يفخمونهم معا، وغلطهم من جهتين، وبعضهم يفخم واو نحو: ﴿وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩]، والحال أنه يجب ترقيقه كواو ﴿وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧]، وقد غلظه بعض أهل التفخيم مما ذكر في بعض رسائل التجويد من التحذير من تفخيمات العجم، وترقيقات العرب، ولم يفهم ما المراد بهما، وإنما المراد بتفخيمات العجم الفتح الشديد الممنوع الذي اعتاد به أهل التفخيم، والمراد بترقيقات العرب الإمالة الصغرى التي هي لغة بعض قبائل العرب في محلها، والمراد من التحذير منها أن يقرأ بالفتح المتوسط في محله لا بالفتح الشديد ولا بالإمالة^(١)

وما ذكر في كتب القراءة من أن القراءة بمنزلة البياض، إن قل سمرة وإن زاد صار برصا^(٢) المراد به الحد المعين بين الإفراط والتفريط، ولا كلام فيه، والمدعي عدم تأدية أكثر قراء الزمان تلفظ بعض الحروف إلى الحد الذي عينه علماء القراءة في الكتب، واستدل بعض الغافلين عن القواعد وجملة المعاندين على أن تلفظهم بالتفخيمات حق بإجماع قراء الزمان عليه، وقالوا: الإجماع دليل على الحقيقة، وهذا الاستدلال باطل من وجهين:

الأول: أن المراد بالإجماع في قول العلماء الإجماع دليل إجماع العلماء [٩ / أ] المجتهدين، كما بين

(١) ولذا في لفظ شيخ العربي رحمه ط

(٢) يذهب هذا القول إلى إمام حمزة بن حبيب البستي، ومطالعهما في "جمل على بيان" وغيره: "حدثنا محمد بن أحمد قال: إن ابن مجاهد، قال: وحدثني علي بن الحسين قال: سمعت محمد بن أبيه يقول: إن هذا المحدث يذهب إلى أنه مكي يذهب إلى ما يذهب إليه من يذهب إليه، فإذا زاد صار برصا، بل الجمع ودة لها من يذهب إليه، فإذا زادت صار قسطاً، لا سجة. (ص ٦٤)، المرشد إلى صحيح (١٢ / ٤)، جمل على بيان في القراءات لـ سبع (١٢٢).

ذلك في علم الأصول وقراء الزمان ليسوا كذلك.

الثاني: أن تلفظهم بالتفخيمات مخالف للقواعد التي بينها علماء القراءة في الكتب على أنا لا نسلم إجماع كل قراء الزمان على التفخيمات؛ لأنّ الموجود على مقتضى القواعد يوجد في بعض البلاد على القلة، ولم يسلم أن القراء أجمعوا على التفخيمات فكيف يستدل بإجماعهم، مع أن الشيخ الجزري صرح بغلطات قراء الزمان من التفخيمات وغيرها في كتاب النشر مراراً. قال الشيخ الجزري -رحمه الله- في النشر في بيان التجويد: وأما اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سدّ^(١).

فلو كان تلفظ أكثر قراء الزمان موافقاً لقواعد التجويد لما قال ذلك والغلطات الغير التفخيمات كثيرة في الألسنة فلندكر بعضها على الإجمال:

فمنها تلفظ الطاء كالتاء في مثل: ﴿الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٣٦]، والقاف كالكاف في مثل: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وإنّا يكون ذلك بعدم إتيائها حقّها من صفة الجهر^(٢)، ومنها تلفظ الحروف القلقة والحروف الشديدة بغير إتياء حقوقها من هاتين الصفتين، ومنها تلفظ الهمزات المخففة بالتسهيل، ومنها زيادة حروف المد على المد الطبيعي في غير محله كزيادة مد ألف ﴿عَلِيْمًا﴾ [النساء: ١١] في الوقف على مقدار الألف وكزيادة نحو: ﴿عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، و﴿الْحُسَيْنِ﴾ [النساء: ٩٥] على مقدار الألف في الوقف وفي الوصل

(١) النشر في القراءات العشر (٢١٣٧).

(٢) الجهة في اللغظة بفتح اللام، والشديد للظي، وحروف هذه الصفة كلها يحجرها عند الظق بها في قوله الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لَهَا جُنتاً﴾ عند خروجها وضع النفس أي يحوي معها، سراج الفارسي (٤٠).

إذا لم يقع بعدها سبب من أسباب المد، ومنها عدم إتمام الحركات والسكنات بسبب التلفظ بالاختلاس^(١)

ومنها: عدم إخلاص الحركات بعضها من بعض بسبب إمالة بعضها إلى بعض كإمالة فتحة نحو لام ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وشين ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وباء ﴿بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١١٣]، وكاف ﴿كَيْفَ﴾ [البقرة: ٢٨] إلى الكسرة، ومنها الإشمام^(٢) على الساكن الذي بعد ضمة لكاف ﴿يَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، واكتفينا بذكر هذه المذكورات ولم نذكر جميع الغلطات؛ لحصول التنبيه بهذه على ورود الخلل على الألسنة، ولتوقف فهم أكثرها على المشافهة.

نسأل الله تعالى أن يلهمنا [٩/ب] وجميع المسلمين طرق الصواب، ويهدينا وإياهم سبيل السداد، ونحمده على ألهالالعظام، ونعنه المترادفة الجسام، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه عليهم السلام.

وفقت لإتمام هذه الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه يوم الجمعة وقت الضحى ثمان شهر

(١) الاختلاس هو سراع خط الحركات سراعاً يحكم لسطوعه أن الحركة قد هيئت بينهما في كاملة في لا يخطو والحرف لا يخطو حركته في سرعة الخط به بحيث يخطو لسطوعه أن حركته قد هيئت بينهما في كاملة في لا يخطو، في حين أنها كاملة في لا وزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم تخطو ط. ١. حفيد (ص ٩٧)، الدراسات تطلو وتية عند علماء في حفيد. (ص ٥٢).

(٢) الإشمام في معناه العام والإشارة إلى الحركة من غيبة مقيد، كما قال ابن الجزري في النشر (٢١٤)، ويأتي لأربعة معانٍ منها: إخفاء الحركات، أو خط لاسها وهذا هو سير المصنف لقراءة أبي عمرو من رواية اليزيدي وهو بدو، وقال اللواتي في لا تية، (ص ٥٨)، بخط لاس في حقه الخاء.

جهاذي الأولى بعد ثلاثة أيام من النوروز^(١) السلطاني سنة سبع وتسعين وتسعمائة من الهجرة النبوية بمحروسة دار العلي سيواس^(٢) حميت عن الوسواس، والكاتب العبد الضعيف اللهيف النحيف حسن بن مراد، عفي يوم التناد مع سائر العباد، من أولاد شيخ مرزبان عليه الرحمة والغفران.

حرر من نسخه أعلم العلماء وأفضل الفضلاء محيي الدين أفندي الأماسي^(٣) المفتي والمدرس في دار العلي سيواس في التاريخ المزبور^(٤)

الخاتمة.

بعد الاطلاع على جهود علماء التجويد، وجهود قراء القرآن الكريم على مرّ السنوات من لدن نزول القرآن الكريم إلى وقتنا الحالي، وبعد النظر في أثر تلك الجهود العظيمة توصّلتُ إلى أهمّ النتائج التي تضمّنها هذا البحث من خلال الدراسة والتحقيق، والتي منها ما يلي:

- (١) للفرس أعياد وسبوع منها "الذوروز"، هو واليوم الأول من قروردي من ماه، واسم يوم جديدك ونه غرة عظمى ول الجديدي وبعده أياخ. ستة كلها أعط، تاريخ ل بن ل جودي. (٨ / ٧٧).
- (٢) سيواس أو سيفاس كما يظنّها الأتراك مدينة من مدن الأناضول القديمة عرفت ودقّا منحها إلى عهد السلطان بيكوزاد أو سيفاس كما يظنّها المنطقة بحدود (٦٠ كم) الميلا، تعطّ متّ عليها إمبوط وريات وكمّ وكمّ، سهاها ل ميزنط من سياستها تعغي باليونانية القديمة "مدينة عظّ طس"، وفي عهد السلطنة سميت بسيفل ثمّ شجّ ولت إلى سيفل، (سيبول، عمر دميلا م. موعة وف الديانة التركي ٧٨٧ ٢٠٠٠، اسبط ل ٢٠٠٠).
- (٣) ول بن الخطيب محمد بن قلا مهن بقى ب الأناضول الحفي، محيي الدين بن الخطيب قلا م، ولد سنة (٨٧٤، ٦١٤ هـ)، باحثه قمنه من علماء الروم (الترك)، ولد بأماسية، وتوفي (٥٠ هـ). الأعلام (٦/٧).
- (٤) المزبور: تعغي الملك وروا المشار إليه أعلاه.

-إن مسألة إقراء القرآن بالتلقي والمشافهة قد تعلّمتها الأمة وتلقّتها من فعل النبي ﷺ في تعلّمه وتعليمه، وأنّ الأمة قد طبّقت ذلك اقتداءً به وعملاً بسنّته.

-إن طريقة القراء في تعلّمهم كتاب الله ﷻ وتعليمهم إياه أسهمت بشكل واضح في الحفاظ على لسان القرآن الكريم من أن يتغيّر أو يتبدّل.

-إن اللحن والميل عن الصواب في اللسان العربيّ قد ظهر في وقت مبكر، ومؤلّفات التجويد تدلّ على ذلك، وقد تصدّى علماء التجويد لهذه الظاهرة؛ حتى لا يتسلّل الخطأ إلى لسان الناس حال قراءة القرآن الكريم.

-إن كتب التجويد القديمة والحديثة قد أسهمت في وضع مقياس للسان العربي اليوم؛ من حيث صحة النطق من عدمه، وأنّ نطق القراء في أكثره يوافق اللفظ القديم في القراءة والكلام.

-لا يلحق القارئ إثم على القول الصحيح في تفويت أحكام التجويد إذا لم يُخلّ بأصل الكلمات والحروف والحركات؛ غير أنه عيبٌ من عيوب القراءة وتركّ لعلم من علوم الأداء.

التوصيات:

_ أوصي المقرئين والمختصين بعدم التساهل مع طلابهم في مسألة نطق ألفاظ القرآن الكريم وتجويده؛ لئلا يظهر جيّل لا يستطيع أن يقرأ القرآن الكريم على اللسان الذي أنزل عليه.

-كما أوصي طالب تجويد القرآن الكريم بأن يتخيّر المقرئ المجيد والمتقن، وأن يبتعد عن الضعيف والمتساهل؛ ليتقن قراءة القرآن الكريم على الطريقة الصحيحة التي وصلتنا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هذا وأسأل الله عز وجل أن أكون قد وفّقت في إتمام هذا البحث، فقد بذلت فيه طاقتي وحرصتُ

أشدّ الحرص على أن يتناسب الجهد مع قيمته، فإن حصل ذلك فما هو إلا بتوفيق من الله عز وجل، وإن كان هناك قصور فتلك هي طبيعة الجهد البشري. سألله الله سبحانه وتعالى المغفرة فيما يراه من خلل أو خطأ أو تقصير، كما أسأله تعالى أن يوفقنا إلى الصواب وأن يسدد خطانا إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.